

## شرعنة السرقة بين (موريس أليه) والنظرية النقدية الحديثة

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

إن السرقة فعل مشين، سواء أفعله إنسان أم مجموعة من البشر. قد جعل الله للسرقة حداً قاسياً لأنه يعتدي على أموال غيره دون وجه حق؛ فكان الحكم بقطع يده التي امتدت لحق لا حق له فيه. قال الله تعالى في سورة المائدة:

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.

ولا يتغير الحكم فيما لو أن السارق جماعة سرقت من غيرها؛ فالحكم؛ بمختلف درجات حاكميته، يقوم بإدارة شؤون الناس بنظرية الوكالة ويده يد أمان؛ فلا يتعدى ولا يقصر. كما أن أكل أموال الناس بالباطل فعلٌ منهيٌّ عنه ومحرمٌ شرعاً وقانوناً بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في ذلك.

لقد شهد العالم تغيراً في سلوك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية في أنحاء العالم عموماً؛ إثر أزمة الديون العالمية عام ٢٠٠٨؛ حيث باتت تقوم بطباعة المزيد من الأموال دون ضابط؛ مكتفين بحجة أن البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود لتغطية العجز الحاصل. وقد بدأ رؤساء الاحتياطي الفيدرالي يُسوقون مفهوماً حديثاً للنظرية النقدية؛ لتبرير تلك الأفعال التي كانت في الأمد القريب من المحرمات النقدية.

### مفهوم النظرية النقدية الحديثة<sup>١</sup>:

ذكر (جيروم باول) رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ إن فكرة العجز فكرة خاطئة؛ لأنها لا تهتم البلدان التي يمكنها الاقتراض بعملتها الخاصة؛ فكمية الأموال مهمة، لا سيما بالنسبة للتضخم؛ فإذا أصبح التضخم مشكلة، فما عليك سوى:

- (١) رفع الضرائب، وهذا؛ تمول من تعب العاملين وعرقهم وجهدهم سواء أكانوا أفراداً أم شركات.
- (٢) طبع النقود؛ لدفع ما عليك من مستحقات، وهذا تمول من كل الناس وخاصة أصحاب المدخرات.

<sup>١</sup> TERRY JONES, Modern Monetary Theory: Everyone's Talking About MMT, But What Is It, And Will It Work?, 01-03-2019, [Link](#)

إن النظرية النقدية الحديثة Modern Monetary Theory MMT تدعم السياسيين المتطرفين الذين لا يأبهون إلا للإنجاح سياساتهم وإنفاذها، والظهور بمظهر الناجحين، ولو أن ذلك على حساب مصالح الأجيال القادمة؛ فهم يتخذون قرارات الإنفاق العام. كما يتوسعون بقرارات الحرب؛ مُصدرين كميات ضخمة من الديون الجديدة.

### الإنفاق العام؛ مبرر النظرية النقدية الحديثة:

إن كل دولة يمكنها الاقتراض بعملتها الخاصة؛ تستطيع وببساطة؛ طباعة المزيد من الأموال عندما تحتاج إلى سداد ديونها، وهذه قاعدة تكاد تناسب الولايات المتحدة أكثر من غيرها إن لم نقل دون غيرها، بسبب سيطرة الدولار كنقد عالمي على الاقتصاد العالمي؛ فلا حاجة لهذه الدولة لأن تقوم بتخزين المعدن الثمين أو زيادة احتياطاتها من العملات الرئيسية؛ فعملتها هي أس العملات العالمية وأساسها. وعليه؛ فما على الاحتياطي الفيدرالي سوى:

( ١ ) إبقاء أسعار الفائدة منخفضة.

( ٢ ) طباعة ما يشاء من الدولارات.

إن النظرية النقدية الحديثة تناسب التوسع في الإنفاق الحكومي المتزايد، رغم ما تحويه من خطورة في حصول تضخم جامح، يتلوه حدوث كوارث مالية؛ فانهيارات مدمرة.

يقول جورج سيلجين، مدير مركز البدائل المالية والنقدية في معهد كاتو الأمريكي: إن النظرية تُستخدم من قبل كبار أنصار الإنفاق؛ فهم يعتقدون أن من حق الحكومات خلق الأموال، مما يمنحهم قدرة إنفاق غير محدودة من الناحية العملية. وهذا ادعاء صحيح، لكنه مفضل: فقد تتمكن الحكومات من الإنفاق بلا حدود. لكن خارج فترات الركود؛ لا يمكنها القيام بذلك إلى حد كبير دون الاضطرار إلى جعل مواطنيها يدفعون الفاتورة في نهاية المطاف، من خلال:

( ١ ) دفع ضرائب أعلى.

( ٢ ) تحمّل مزيد من التضخم.

## التضخم؛ خطر النظرية النقدية الحديثة:

كتب بول كروغمان الاقتصادي اليساري الليبرالي<sup>١</sup>: عندما يتوقع الناس التضخم، فإنهم يترددون في الاحتفاظ بالنقد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك يعني أنه يتعين على الحكومة طباعة المزيد من الأموال لاستخراج كمية معينة من الموارد الحقيقية، مما يعني ارتفاع التضخم، وما إلى ذلك. ورياضياً فإن طباعة مبالغ كبيرة من النقود أكثر من كذا بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ربما تؤدي إلى دوامة تصاعدية لا نهائية في التضخم، وقد يؤدي إلى تدمير العملة.

ويبدو أن استقلال البنوك المركزية السياسي أعطاها المجال للقيام بذلك، وهناك أمثلة كثيرة في أماكن عديدة من بنوك مركزية تدير المطابع لإرضاء السياسيين، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم ومؤذن بانهيارات اقتصادية؛ كفرنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين.

لقد ترسخ في اعتقاد البنوك المركزية أن بعد إصلاحها لأزمة السيولة عام ٢٠٠٨ ومحافظتها على انتعاش غير متكافئ لعقد من الزمن؛ أنه لا توجد أزمة لا يمكنها التغلب عليها؛ ك:

- أزمة السيولة،
- أسعار الفائدة فوق الصفر،
- خلق تريليونات من فراغ واستخدام هذه "الأموال المجانية" لشراء السندات.
- الرهن العقاري وأسواق الإسكان الهشة، وخلق تريليونات لاستخدامها لشراء الرهون العقارية.
- وما إلى ذلك.

أي يمكن حل كل أزمة اقتصادية مالية عن طريق خلق تريليونات من الهواء؛ فالبنوك المركزية، كالجنرالات، تستعد دائماً لخوض الحرب الأخيرة وتؤمن بأن تحضيراتها تؤمن انتصارها.

مثال ذلك<sup>٢</sup>؛ خلق البنك المركزي الصيني أكثر من تريليون دولار في شهر (يناير ٢٠١٩) وحده لإغراق نظام الائتمان المتعثر في الصين بعملة ائتمانية جديدة. وقد أعاد ضخ تريليونات جديدة في النظام المالي لديمومة تشغيل نظام الائتمان، وتجديد الاقتراض والإقراض، مع أن ذلك سيعمل على تشغيل دورات استهلاك خاطئ واستثمار ضار بالتنمية.

<sup>١</sup> Ibid, Modern Monetary Theory...

<sup>٢</sup> The Coming Crisis the Fed Can't Fix: Credit Exhaustion, March 18, 2019, [link](#)

## استنفاد الديون؛ أزمة النظرية النقدية الحديثة:

إن أموال البنك المركزي الجديدة؛ التي طبعتها، لن تعمل على النحو المنشود، وبذلك تتآكل الثقة في أية إصلاحات للبنك المركزي؛ فهي لا تستطيع إصدار ائتمان جديد للقطاع الخاص، أو شراء السندات، أو الشقق، أو رهون العقارية. كما لا يمكنها إجبار المقترضين المثقلين بالديون على الاقتراض أكثر، أو إجبار المقرضين الحذرين على إقراض المقترضين غير الجديرين بالائتمان؛ فالذين يتمتعون بالجدارة الائتمانية لم يعودوا يرغبون في الاقتراض أكثر، والذين لا يستحقون الائتمان لا يمكنهم الاقتراض أكثر، إلا إذا أراد المقرضون أن يتعرضوا لخسائر التخلف عن السداد بعد بضعة أشهر من إصدار القرض الجديد.

وبناء على ذلك؛ فالأزمة التالية لن تكون أزمة سيولة يمكن حلها عن طريق إصدار تريبليونات إضافية؛ لأن مصداقية البنوك المركزية ستبخر بالفعل، وستمثل الأزمة المتوقعة بعجزها عن إيقاف تراجع موجة الائتمان.

## (موريس أليه) ومؤشر الديون:

كان الاقتصادي (موريس أليه) <sup>١</sup> متحمساً لـ "مؤشر الالتزامات المسبقة" مقابل المستوى العام للأسعار. وهو مؤشر للديون، يهدف إلى الحد من ظلم التضخم؛ للأجور والديون والإيجارات والمعاشات السنوية، وما شابه. تستند حالة (موريس أليه) إلى الاعتبارات الأخلاقية والكفاءة الاقتصادية. فاققتصاد الأسواق هو شرط من شروط الكفاءة الاقتصادية، ويكون مقبولاً فقط إذا كان يحترم الحد الأدنى من المبادئ الأخلاقية؛ لتحقيق التوزيع العادل للدخل، وحماية الثروات، وعدم تحقيق مكاسب للمقترضين على حساب المدخرين والمقرضين أو العكس. ويضيف (موريس أليه): إن آليات عمل الاقتصاد تستند إلى الخداع الدائم، حيث المقرضون هم الضحايا فيه، وبكلمات واضحة، فإن رفض المؤشر المقترح ليس له معنى آخر سوى إضفاء الطابع المؤسسي على السرقة. وعلى النقيض من ذلك، إذا ساد الانكماش، فإن الوضع ينعكس؛ حيث يتدهور المدينون في الوقت الذي يتمتع فيه الدائنون بامتيازات غير ملائمة وهو وضع غير مقبول أيضاً. ولا يعتبر سعر الفائدة معوضاً لأثر التضخم الحاصل؛ لأن سعر الفائدة لا يستقر عند المستوى نفسه؛ فيتضمن استخدام سعر الفائدة المتغيرة فهرسة سعرها على القرض (وليس قيمة القرض نفسه) مقابل سعر فائدة السوق (وليس معدل التضخم).

<sup>١</sup> Sylviane Guillaumont Jeanneney, The indexation of debt according to Maurice Allais, 10.05.2019, [www.fondationmauriceallais.org](http://www.fondationmauriceallais.org), link

إن النقد الذي قدمه (موريس أليه) عن الابتكارات المالية كبدائل لمؤشر الدين، تُنبئ بأزمة رهن عقاري، كما أن تدويل الأسواق المالية مع تصاعد المضاربة جعل الأمر أكثر إلحاحاً لتقليل عدم اليقين. وتُعزى تجاوزات النظام المالي – التي أدت إلى الأزمة الحالية – إلى اختفاء المعايير الأخلاقية الدنيا من تصميم المنتجات المالية. وقد كتب (موريس أليه) في عام ١٩٩٠: لم يعد هذا الأمر اقتصادياً؛ بل صار لعباً للمقامرة في كازينو عالمي ضخم. والمضاربة مزعومة للاستقرار وضارة، حتى إن كانت ممارسة ضمن إطار مؤسسي.

يؤدي ما سبق؛ إلى حدوث ائتمان موسع ودوار؛ فبارتفاع قيمة العقار المرهون؛ يحق للمقترض رفع ديونه في حدود ارتفاع قيمة عقاره، ويعيد توجيهه لقرض آخر غير القرض الأصلي. وبما أن الكمية الهائلة من قروض الرهن العقاري قد رفعت أسعار العقارات، فإن ديمومة التوسع الائتماني ستكون مستمرة.

ثم يأتي الضرر الأشد من عمليات التوريق، التي تشارك فيها البنوك، وقد أدى الانخفاض في أسعار الفائدة وعائدات القروض إلى تضمين مجموعة التوريق في الالتزامات ذات المخاطر المتزايدة، وبالتالي الأقل سيولة والأكثر ربحية. وهكذا أصبح ثلثا قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة (توريقاً)، عبر عملية شملت في الغالب عدة مراحل من تجميع الائتمان، وفي نهايتها، اشترى المستثمرون (وبخاصة صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين) هذه المنتجات المهيكلة عن طريق التنويع أو تحسين العوائد، وكل ذلك بسهولة أكثر؛ حيث تم منحهم درجات مواتية من قبل وكالات التصنيف.

وبناء على ما سبق؛

– ستنتهي غطرسة البنوك المركزية<sup>١</sup>، وإيمان الجمهور بقواها الإلهية (كما تدعي)، وستنتهي قصة النمو العالمي، كقصة الصين، وجميع القصص الخيالية الأخرى التي اعتمدت كسياسات طوال العقد الماضي بدلاً مما كانت عليه؛ فقد كانت حقاً: غطاءً سياسياً لأكبر توسع لعدم المساواة في التاريخ الحديث.

– إن إضافة الشرعية على طباعة الأموال من قبل المصارف المركزية في ظل النظرية النقدية الحديثة هو منعطف آخر تلا منعطف بريتون وودز الذي سلكته الحكومات الأمريكية، ويبدو أن السرقة الكبرى للشعوب في بداية سبعينيات القرن الماضي قد نضب مصدرها، وصار ضرورياً التحول نحو مصدر آخر للسرقة.

حماة (حماها الله) ١٩ شوال ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٢ حزيران (يونيو) ٢٠١٩ م

١ Ibid, The Coming Crisis...